

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

أثر المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسة العامة في الجزائر (2000-2017)

**Impact of International Financial Institutions on the Orientation of Public
Policy in Algeria (2000-2017).**

Djamel Ben Merar، جمال بن مرار،

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة الجزائر، المخبر الأمن القومي الجزائري:

Djilali Bounaama University Khemis Miliana Algeria, Faculty of Law & Political Science,
Department of Political Science, Algerian National of Security Laboratory: Issue &
Challenges.

d.benmerar@univ-dbkm.dz

تاريخ القبول: 2021-07-04

تاريخ الاستلام: 2021-02-14

الملخص:

يتناول المقال أثر المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسة العامة في الجزائر 2000-2017، من خلال إيجاد إطاراً يُعتدُّ به لفهم الميكانزمات وآليات المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسة العامة للدول خاصة في عالم يشهد نقلة نوعية في جميع المجالات فلم تعد الدولة هي الفاعل الواحد والوحيد في العلاقات الدولية، ولم تعد في منأى عن الأزمات فكان لزاماً أن تلجأ هذه الدول إلى المؤسسات المالية للاستدانة الخارجية وهنا يكون تدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال السياسة المشروطة التي تنتهجها المؤسسات المالية مع الدول للقيام بالإصلاحات مقابل توفير لها أموال في شكل قروض، وهذا ما يجعل الدول تحت وصاية المؤسسات المالية حيث تتدخل في شؤونها الداخلية من حيث الإصلاحات الواجب انتهاجها وغيرها من التدابير والإجراءات، تصبح الدولة مقيدة في قراراتها المتعلقة بالشأن الداخلي.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، المؤسسات المالية الدولية، الدول، الإصلاحات، القروض.

Abstract:

The article examines the impact of the international financial institutions of orientation the public policy in Algeria 2000-2017, by creating a framework for understanding the mechanisms of the international financial institutions in guiding the general policy of countries especially in a world that is undergoing a qualitative leap in all areas. And the only one in international relations and is no longer immune to crises, these countries must resort to financial institutions to borrow and here is interference in the internal affairs of States through the conditional policy of financial institutions with countries to carry out reforms in exchange for providing funds in the form of loaning, and this is what makes countries under the tutelage of financial institutions as interfering in its internal affairs in terms of reforms to be pursued and other measures and actions, become a restricted state in its decisions concerning internal affairs.

Keywords: Policy, international financial institutions, States, Reforms, Loans.

مقدمة:

السياسة العامة عملية حيوية تتشارك فيها العديد من الفواعل، منها ما هو رسمي، وأخر غير رسمي عن طريق ممارسة الضغط: ترجع أحقية الجهات الرسمية في رسم السياسة العامة إلى القانون الذي يخول لهم مباشرة في الضلوع في عملية اتخاذ القرار، أما الفواعل الغير رسمية تؤثر في رسم السياسة العامة من خلال التأثيرات والضغطات التي تمارسها على الفواعل الرسمية انطلاقا من قوتها الوظيفية وليس من الصلاحيات التي تتمتع بها، وتتمثل هذه الفواعل في الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، الرأي العام، المجتمع المدني.

بعد ظهور العولمة حدث تغيير في مفهوم السيادة إذ أصبح من غير الممكن أن تعيش الدولة في عزلة، إذ أصبحت تؤثر وتتأثر بالأحداث والمعطيات الدولية سلبا وإيجابا سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو تكنولوجية وحتى الثقافية.

تؤثر القوى الدولية في رسم السياسة العامة للدول بتوجيه سياستها نحو هدف معين، أو يتم فرض بعض السياسات عليها، ودول العالم المتخلفة خير دليل، إذ بعد استقلالها وجدت نفسها تحت رحمة التبعية للقوى الدولية الكبرى من كل النواحي: اقتصادية سياسية، عسكرية وحتى ثقافية، إذن التأثير قد يكون مباشرا أو غير مباشر، و يأخذ عدة أشكال.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: كيف تؤثر المؤسسات المالية

بأنساقها المختلفة في السياسة العامة للجزائر؟

التساؤلات الفرعية: والإجابة على هذه الإشكالية تكون من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهذا في إطار التساؤلات التالية:

- ما هي مجالات المؤسسات المالية الدولية ؟
- هل تتأثر السياسة العامة في الجزائر بالمؤسسات المالية الدولية؟
- كيف تضمن الدول استقلالية القرارات في سياستها العامة؟

حيث تكون الإجابة على هذه الدراسة على هذه التساؤلات في حدود متغيرات الدراسة، التي نحدد العلاقة في إطار

الفرضية التالية: كلما كانت الدول ضعيفة وهشة كلما تعززت مكانة المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسة العامة:

المحور الأول: خيار سياسة الإنعاش الاقتصادي كألية للتنمية :

كان لتبني التنمية رؤية إستراتيجية، وتمثلت السياسة الاقتصادية الجزائرية في بلورة برامج الإنعاش الاقتصادي حيث سخرت له مبالغ ضخمة، وأدرجت فيه تطلعات وأهداف عديدة مست جميع الميادين، لذا سنحاول فهم طبيعة هذا البرنامج و ما هي أسبابه وأهدافه ما الذي حققه.

أولا- آثار الجيل الأول من الإصلاحات في الجزائر:

إن آثار الجيل الأول من الإصلاحات في الجزائر تمثلت في الدوافع لإصلاحات والاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية و آثار التكيف الاقتصادي، وهي كالتالي:

1-دوافع الجزائر لإصلاحات الجيل الأول:

شهدت الجزائر خلال فترة الثمانينات إختلالات اقتصادية كبيرة جراء انخفاض سعر البترول سنة 1986 حيث أدت هذه الأزمة إلى اختلال في ميزان المدفوعات، انعكست سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، مما أوجب على السلطات القيام بعدة إصلاحات ذاتية غير أنها لم تكن كافية وزادت من تفاقم الأمر، هذه الظروف وفي ظل الافتقار إلى التمويل اللازم من أجل إصلاحها أجبرت الجزائر على خيار التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

إن أهم ما ميز مرحلة قبل إصلاحات الجيل الأول هو:

النموذج التنموي المتبع في تلك الفترة المعتمد على الصناعات المصنعة والتخطيط واعتماد القطاع العام فقط، وإهمال القطاع الخاص و القطاعات التنموية الأخرى.

✓ انخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض عائدات الصادرات (اقتصاد الجزائر قائم على البترول 95%)، وارتفاع الواردات نتيجة لسياسة " من أجل حياة أفضل ، أدت إلى عجز في ميزان المدفوعات .

✓ تطور المديونية الخارجية حيث قفزت خلال الفترة (1985-1989) من (19.8 إلى 26.8) مليار دولار، الأمر الذي

✓ الناتج المحلي الخام الذي تراجع بنسبة 02% سنة 1993 ، عاد للنمو حيث سجل سنة 1995 نحو 04% و 4.2% حتى العام 2000 .

2- الآثار الاجتماعية: انعكست الإصلاحات سلبا على الوضع الاجتماعي في الجزائر ، وذلك لاعتماد آليات و إجراءات مجحفة في حق الفرد الجزائري ، ومن أهمها 3:

✓ تفاقم ظاهرة البطالة نظرا لعملية إعادة الهيكلة للمؤسسات وحل بعضها، مما أدى إلى تسريح العمال حيث ارتفعت النسبة للبطالة من 12.6% عام 1988 إلى 28.6% عام 2000 ، وفي إحصائيات رسمية فقد أكثر من 360 ألف عامل وظيفتهم خلال الفترة (1994-1998) .

✓ ارتفاع نسبة الفقر، إذ ارتفعت من 8% سنة 1988 إلى حوالي 30% نهاية التسعينات .

المحور الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2017)

كرؤية تنموية:

تواصلت جهود السلطات الجزائرية في إقامة تنمية اقتصادية شاملة من أجل إقامة دولة حديثة بمقومات اقتصادية وسياسية واجتماعية قوية، تستطيع من خلالها توفير الحياة الكريمة للمواطن البسيط فيها، وتزامن انتهاء عهد الجيل الأول من الإصلاحات بإقامة انتخابات رئاسية سنة 1999، فقد إعتمدت الرؤية للجزائر الغد واضحة في ثلاثة أفكار: - تحقيق السلم والأمن - استرجاع المكانة الدولية للجزائر - إقامة تنمية اقتصادية شاملة، هذه الأخيرة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي الذي تم على عدة مراحل .

أولا- دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي:

1- الأوضاع الاقتصادية:

شهدت مرحلة ما قبل 2001 مجموعة من الإصلاحات الممولة من المؤسسات المالية الدولية، هذه الأخيرة استعانت بها الجزائر على اثر الأزمة الاقتصادية سنة 1986 وعلى مدار تلك السنين ترتبت نتائج اقتصادية معتبرة، لكنها غير كافية ، كما أن الانفتاح على السوق الدولية جعل الجزائر تخضع لمؤشرات الأسواق الدولية سواء فيما يخص مواردها أو تمونها من المواد الغذائية ، ومن أهم هذه المتغيرات التي يتوقف عليها ضبط حساباتها4: - أسعار المواد الخام ، أسعار الدولار (42% من الديون الخارجية تسدد بالدولار)، أسعار

أدى إلى زيادة خدمة الدين حيث وصلت إلى 17% من الناتج الوطني .

✓ تزايد العجز المالي للمؤسسات وتزايد نسبة التضخم.

2- اتفاقيات الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية:

نظرا للوضع الاقتصادي الصعب الذي انعكس على الوضع الاجتماعي والسياسي في الجزائر ، لجأت الجزائر إلى خيار الاستدانة من صندوق النقد الدولي البنك الدولي من أجل إصلاح الخلل في اقتصادها ، وبدأت مرحلة المفاوضات والاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذين يربطون بين الإقراض والمشروطة بتنفيذ برامج بآليات معينة (انظر الجدول رقم 01).

ومن خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن الشروط المفروض على الجزائر في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قاسية وأيضا تحمل أفكار رأسمالية ، كلفت الاقتصاد الجزائري الكثير، كان الأثر الاجتماعي لها أكبر خاصة مع الوضع السياسي والأمني الذي واكبها في تلك الفترة .

3- آثار برامج التكيف الاقتصادي على الجزائر:

تباينت الآثار التي خلفها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي، غير أن الضريبة الباهظة دفعت اجتماعيا بسبب إهمال هذا الجانب في إجراءات هذه البرامج .

1 - النتائج الاقتصادية: تقارب النتائج المحققة على الصعيد الاقتصادي مع الطموحات التي أرادت السلطات الجزائرية التوصل إليها وتمثلت في 2:

✓ انخفاض نسبة التضخم إلى 06% سنة 1997 بعدما كانت 39% سنة 1994، وهذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى 02% سنتي 1999 و 2000 .

✓ الزيادة في احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995 و 08 مليار دولار نهاية 1997 .

✓ انخفاض نسبة المديونية الخارجية من 83% سنة 1993 إلى 30% سنة 1997 و 28% سنة 2000.

كل هذه الظروف جعلت السلطة الجزائرية تتبنى نمطا جديدا في التنمية الشاملة تجسدت رؤيته في برنامج الإنعاش الاقتصادي.

ثانيا- أهم برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2017):

تمثلت برامج الإنعاش الاقتصادي في أربع دفعات وهي:

1-برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

ويقوم هذا البرنامج على المحاور التالية :- إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي ، - تطهير محيط المؤسسة و إعادة تنشيطها ، - سياسة النفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية ، وهذا من أجل تحقيق الأهداف التالية :- مكافحة الفقر ، - إنشاء مناصب شغل ، - تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد ويتم عن طريق أربعة عمليات ميدانية موزعة كالتالي (انظر الجدول رقم 02).

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن مبلغ العملية قدر بـ 525 مليار دينار جزائري ، أما عن التوزيع فكانت النسبة الكبيرة كانت من نصيب الهياكل القاعدية بسبب العجز الذي خلفه برنامج التكييف الاقتصادي، ودعم هذا القطاع يساهم في خلق مناصب شغل، أما برامج التنمية المحلية فكانت من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية والحد من الفقر، وفيما يخص النسبة الضئيلة للصيد البحري فهي مبلغ تكميلي فقط لبرنامج آخر انطلق فيه سنة 2000 خاص بالتنمية الفلاحية، و تبقى نسبة 08 % للإصلاحات من أجل التكفل بالسياسات و الإجراءات المصاحبة للبرنامج ، وفي هذا المجال ظهرت العديد من الإصلاحات على غرار لجنة إصلاح العدالة لعصرنة القطاع ومواكبته للتطورات الدولية .

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

قسم هذا البرنامج إلى خمس محاور موضحة في الجدول رقم 03.

من خلال الجدول رقم 03 أن المبلغ المخصص للبرنامج يقدر بـ 4202.7 مليار دينار جزائري ، استحوذت خدمة تحسين ظروف المعيشة 45.42 % ، وهذا راجع لمواصلة التخفيف

المواد الغذائية العامة وخاصة الحبوب . ومع بداية العام 1999 عرفت الجزائر تطورا مرضي نتيجة لارتفاع قيمة الدولار (تقلص المديونية الخارجية من 30.2 مليار دولار سنة 1998 إلى 28.315 مليار دولار سنة 1999) ، كما عرفت أسعار البورصة للمواد الغذائية الرئيسية انخفاضا معتبرا في الأسواق الدولية (انخفاض كل من الحبوب بـ 17.87 % للقمح اللين ، 13.97 % للذرة، 13.90 % للسكر، و 2.22 % للزيت)، وبلغ إجمالي الواردات الغذائية 2.6 مليار دولار أمريكي في سنة 1999.

وفي بداية الألفية الثالثة تحسنت الموازنات الاقتصادية الكلية سواء تعلق الأمر بالمالية العامة أو احتياطات الصرف أو نسبة خدمة الديون أو مستوى التضخم بسبب ارتفاع أسعار البترول، حيث تم تحقيق فائض في الميزان التجاري قدره 11.14 مليار دولار ، ومع بقاء أسعار النفط الخام مرتفع 28.7 دولار للبرميل ، سمح بإعادة تشكيل احتياطات الصرف التي بلغت 9.11 مليار دولار و انخفضت الديون الخارجية إلى 25.261 مليار دولار.

2- الأوضاع الاجتماعية:

اتسمت فترة التسعينات بالوضع الكارثي اجتماعيا، حيث طغت العديد من المشاكل في مقدمتها البطالة وما ينجر عنها من مشاكل أخرى وأفات اجتماعية، إذ بلغت نسبة البطالة أعلى مستوى لها منذ 1966 إذ بلغت سنة 2000 حوالي 29.8 % ، 6، نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية بسبب سوء التسيير والأزمة الاقتصادية 1986 و الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تحت رعاية المؤسسات المالية الدولية التي في مضمونها تشجيع الخصخصة وتسريح العمال، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر وسوء الأحوال المعيشية للمواطنين بسبب ارتفاع الأسعار ورفع الدعم وتقليص الإنفاق العمومي.

3- الأوضاع الأمنية:

مرت الجزائر خلال التسعينات بمرحلة أمنية صعبة جدا فنتيجة لتوقيف المسار الانتخابي سنة 1992 دخلت الجزائر في حرب أهلية استعمل فيها كل أنواع الإرهاب للمواطنين وخلفت المأساة الوطنية التي راح ضحيتها قرابة 200 ألف ضحية وخسائر مادية قدرت بـ 25 مليار دولار، وتشويه لصورة الجزائر في المحافل الدولية والإقليمية وبالتالي فقدانها لمكانتها الاقتصادية والسياسية بين الدول.

✓ تنوع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات .
 ✓ استحداث مناصب الشغل.
 غير أن هذا البرنامج تم إعداده قبل أزمة البترول 2014 التي أثرت على الجزائر كثيرا بسبب الاعتماد الكبير على مداخل البترول، وبالتالي فكل الطموحات التي سجلت فيه تم توقيفها من طرف وزارة المالية بإرسالية مستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 وأقرت فيها بتوقيف كل العمليات التي لم تنطلق وليست ضرورية . واستبدل ببرنامج جديد هو برنامج النمو الاقتصادي الجديد.

5- نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنوع الاقتصاد الوطني وإصلاح هيكله بهدف تحقيق معدل نمو 6.5 خارج المحروقات، وجاء كحتمية للمؤشرات الاقتصادية التي خلفت أزمة 2014، وتقوم الأفكار الأساسية لهذا البرنامج على اعتماد: سياسة تقشفية، تفعيل الجباية المحلية، توقيف التوظيف ومراجعة الأسعار، تنوع الاقتصاد وتفعيل الاستثمار خاصة القطاع الخاص بتسهيل الإجراءات، إصلاح النظام المصرفي و الجبائي.

ثالثا- أهم نتائج تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي:

بدأت الجزائر الألفية الثالثة بإستراتيجية تنموية قائمة على سياسة إنفاقية توسيعية تهدف إلى إنعاش الطلب الكلي وبعث الاستثمار على النحو الذي يضمن تطور المؤشرات الاقتصادية والقدرة على استيعاب الطموحات وفق رؤية متنوعة من الناحية الجيوبية والقطاعية، أدت إلى جملة من النتائج، حيث عرف النمو الاقتصادي تطورا متذبذب على طول فترة (2001-2013) إذ بلغ معدل النمو لكل برنامج : 4.8 % ، 2.98 % ، 3 % على التوالي، ومع ذلك لم يستطع البرنامج تحقيق مؤشرات اقتصادية عالية خاصة في مجال تنوع الاقتصاد وبقاء اعتماده على المحروقات .

أما البطالة فقد عرفت تراجعاً كبيراً بتشجيع سياسات التشغيل وإقامة المشاريع وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبلغ معدل البطالة 9.8 % سنة 2013 بعدما كان 27.3 % عام 2001؛ يجب الإشارة هنا أن خلال هذه الفترة تم إدخال صيغ جديدة للتوظيف مثل عقود ما قبل التشغيل والإدماج الاجتماعي، و العمال المؤقتين.

من الآثار السلبية لفترة التسعينات على المواطن البسيط ومحاولة توفير كل متطلبات العيش الرغد ، كما واصلت الجزائر عمليات الإصلاحات في القطاعات الحكومية لمحاولة تقرب الإدارة من المواطن.

3-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

تواصلت الجهود من أجل التنمية ببرنامج آخر رصد له مبلغ 20412 مليار دينار جزائري موزع على ستة محاور موضحة في الجدول رقم 04.

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن الدولة اهتمت بالتنمية البشرية وذلك من أجل تحقيق رفاهية السكان و تحقيق اقتصاد المعرفة وتوفير الظروف الصحية و اليومية للمواطن فخصصت له نسبة 49.59 % من المبلغ ، كما واصلت الدولة جهودها في دعم المنشآت الكبرى من أجل المساهمة في فك العزلة عن المواطنين و التهيئة الحضرية بنسبة 31.59 % ، وفي جهودها لتحسين الخدمة العمومية في مجال حفظ الأمن وإصلاح قطاعي العدالة و المالية خصصت مبلغ 1666 مليار دينار جزائري ، فيما تم توزيع الحصص الأخرى على التنمية الاقتصادية و مكافحة البطالة و تطوير البحث العلمي .

4-برنامج المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019:

يقوم هذا البرنامج على تشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر، ويعول عليه في تنوع الاقتصاد وإنشاء مناصب شغل، وهما رهانان أساسيان بالنسبة للبلد ويقصد بالاقتصاد الأخضر: الطاقة المتجددة، الفلاحة والصيد البحري المستدام، تدير المياه والنفايات والسياحة البيئية، والبناء المراعي للبيئة، النباتات الطبية وتمثل أهداف البرنامج حسب تصريح رئيس الحكومة الأسبق السيد عبد المالك سلال هي:7

✓ برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار.
 ✓ منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين و الصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز.
 ✓ نمو قوي للنتاج الداخلي الخام .

غير أنه هنالك بعض الاتفاقيات التي عقدتها الجزائر مع البنك الدولي في إطار دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي موضحة في الجدول رقم 05 التالي:

ومن خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن اغلب المشاريع أو القروض كانت في بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي جاءت من أجل دعم الأهداف الكبرى للبرنامج لأنها عبارة عن تمويل لإصلاحات هامة خاصة بالقطاع المالي مثل مشروع عصنة أنظمة الميزانية الذي قدر قرضه بـ 23.70 مليار دولار، وكان هدفه تحديث و عصنة النظام المالي حتى يتماشى والمتغيرات التكنولوجية و الاقتصادية و العلمية الحديثة .

ورغم الأزمة الاقتصادية الخانقة التي أثرت في مداخيل الجزائر سنة 2014 ، لم يثن السلطات الجزائرية عن رأيها في عدم اللجوء إلى الاستدانة من الخارج و اعتبارها رهن للسيادة الاقتصادية و السياسية ، مستندة في ذلك إلى التجربة الأولى في الاقتراض من البنك الدولي و الصناديق ما كان لها من آثار على الوضع الاجتماعي و المنشآت القاعدية للدولة، وفي سبيل إيجاد البديل اعتمدت على تطبيق نموذج النمو الجديد والعمل بطرق التمويل غير التقليدي الذي أثار حفيظة الكثير من السياسيين والخبراء و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

تحت شعار " لا للاستدانة الخارجية من مؤسسات برين وودز " لرئيس الجمهورية تواصل الحكومة الجزائرية جهودها في التقليل من الأثر الكبير الذي خلفه انهيار أسعار البترول على الموازنة العامة في الجزائر و بالتالي على مسار التنمية الذي أصبح يقوم فقط على الضروريات من النفقات و توقيف المشاريع الكبرى بتحميل المواطن البسيط قساوة القرارات و السياسات المجحفة.

وجدير بالذكر أن الجزائر في 2016 قررت اللجوء إلى الاستدانة من البنك الإفريقي للتنمية من أجل ضبط الأوضاع المالية، و قدر القرض الذي وافق عليه مجلس البنك 995 مليون دولار. 8

إن المتتبع للوضع الاقتصادي في الجزائر منذ التسعينات وإلى غاية 2017 يلاحظ أن السياسة الجزائرية لم تتغير حتى بتغير الأفراد والأوضاع، فالبلد معتمد على

بالإضافة إلى المديونية التي استطاعت الجزائر التخلص من عبئها، فبعد أن كانت 21.41 مليار دولار نهاية 2004 أصبحت 3.39 مليار دولار سنة 2013 ، باعتماد سياسة الدفع المسبق للدين .

ولأن تحسين مستوى معيشة الأفراد كان من أولويات البرنامج فقد توصل إلى نتائج مهمة في التخفيف من أزمة السكن و الفقر، و حافظ على مجانية التعليم و الصحة للجميع وإقامة مشاريع و صناديق و سياسات للتكفل الاجتماعي.

أما الفترة من 2014 - 2017 فقد عرفت مشاكل اقتصادية و هبوط في المؤشرات نظرا لازمة 2014 التي أثرت في الجزائر وأدت بها إلى تبني أطروحات و سياسات عشوائية من أجل توفير التمويل اللازم للتنمية .

المحور الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في دعم

برامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري:

1-مساهمة البنك الدولي في تمويل بعض المشاريع:

إن ما يتطلب كل مشروع او برنامج تنموي هو وجود تمويل ثابت حتى يتسنى له المضي قدما في تحقيق أهدافه، غير أن التمويل لسياسة الإنعاش الاقتصادي منذ 2001 الى غاية 2014 كان واضح المعالم ، اعتمدت فيه الدولة على الجباية التي حققها ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، و أمام هذا الوضع لم تكن الجزائر في حاجة للاعتماد على التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية و المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي .

بل الأكثر من ذلك عملت الجزائر على التخلص من كل الديون الخارجية بسبب الأثر السلبي لخدمات المديونية على عوائد صادرات النفط، لذا قررت السلطات اللجوء إلى نادي باريس و نادي لندن من أجل التسبيق المسبق للديون، و وصلت نسبة الدين الخارجي سنة 2014 إلى 307.48 مليون دولار .

الاقتصادية في حدود عدم الإخلال بالنظام الاقتصادي العالمي .

لقد تمركزت مشورة صندوق النقد الدولي إلى الجزائر حول سياسة الإنعاش الاقتصادي بالترحيب الكبير لما يحققه من نمو. لكن مع بعض المخاوف من طبيعة البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري واعتماده على الإنفاق العمومي غير المدروس، ذلك لأن الجزائر تعتمد على مورد مالي واحد و هو النفط الذي يخضع للتقلبات الدولية، بالإضافة إلى ضرورة توفير مناصب الشغل وتشجيع الاستثمار والقطاع الخاص، 9 من أجل ذلك حاولت الجزائر الأخذ بأراء الصندوق وظهر ذلك في توزيع المبالغ بين القطاعات حسب الأولوية .

ثانيا : تنمية القدرات لصندوق النقد الدولي:

بالإضافة إلى مهمته الرسمية في إطار المراقبة القطرية، وما يمكن لتوجهاته من تصويب لسياسة الإنعاش الاقتصادي. فإن له دورا مهما في تفعيل هذه المشاريع والرؤى عن طريق تقديم مساعدته المعرفية و الفنية، والمتمثلة في المساعدة الفنية والأبحاث والدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي في فترة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي .

ففي تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لسنة 2009، 10 وحول السياسات السليمة التي تحد من اثر الأزمة على الشرق الأوسط، قدم الصندوق حلا للدول المعتمدة على صادرات النفط ومنها الجزائر، تمثل في تفعيل دور الرقابة المالية وضرورة الإنفاق على البنية التحتية والتنمية الاجتماعية وتحسين مناخ الأعمال بغية التنوع في النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص عمل، وبالنظر إلى برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014) نجده يحمل نفس الأفكار بالتركيز على البنية التحتية بنسبة 31.59 % وتحسين التنمية البشرية بنسبة 49.59 % أما الرقابة فقد أدرجت حتى على مستوى المالية المحلية من أجل مراقبة النفقات والإيرادات.

كما أقام بنك الجزائر وصندوق النقد الدولي عام 2010 مؤتمرا خاصا 11 بإدارة الموارد الطبيعية وتم فيه تبادل الآراء وإيجاد الحلول مع عدد من الدول الإفريقية.

استطاع صندوق النقد الدولي وخلال زيارته في السنوات الأخيرة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية 2014 حيث قادته زيارة عمل لمرتين من أجل مساعدة الجزائر في التصدي لهذه الأزمة وكان من التدابير المقدمة من الصندوق هي: الحد من الإنفاق العمومي بما في ذلك رفع

البترول بنسبة 98 % في إدارة التنمية والسياسة العامة منذ الاستقلال، فرغم طول الفترة لم يتم إنتاج موارد جديدة للدخل ، وخاصة في فترة الجبوحه المالية أين تم إطلاق أضخم مشروع عرفته الجزائر للتنمية لكن و بعد 17 سنة من الإنفاق العشوائي وغير المنتج مازال موارد السياسة العامة واحدة لا تتغير، إن الفشل الذي يمكن أن يوصف به برنامج الإنعاش الاقتصادي راجع لكونه لم يستطع خلق الثروة في القطاعات الأخرى وبقي الاعتماد فقط على النفط ، هذا الأخير أصبح يخضع للمضاربة والمصالح في الأسواق العالمية .

2- تأثير المؤسسات المالية الدولية في دعم برنامج

الإنعاش فنياً:

أولا : الرقابة القطرية لصندوق النقد الدولي للجزائر

يقوم صندوق النقد الدولي سنويا بزيارة للجزائر في إطار الرقابة القطرية أو ما يعرف بـ" مشاورات المادة الرابعة"، و تكون عبارة عن لقاءات ثنائية بين السلطات الجزائرية الممثلة عادة في الوزير الأول و وزير المالية و مدير البنك المركزي، ونظراؤهم من الخبراء التابعين لصندوق النقد الدولي ، يدور الحوار حول عرض شامل عن الأوضاع الاقتصادية والمالية وجمع البيانات اللازمة حول التطورات والسياسات المتبعة، ثم إعداد تقريرا من الخبراء عن الوضع بعد رفعه للمجلس التنفيذي للصندوق.

تأتي زيارات صندوق النقد الدولي إلى الجزائر بشكل مستمر و سنوي في إطار الرقابة القطرية، ونوه هنا أنه خلال الفترة 2000-2017 هناك مرحلتين في العلاقة بين الجزائر والصندوق مرحلة كانت فيها الجزائر دائنة و بالتالي منفذة لكل الشروط التي تفرضها المؤسسة بشكل مباشر، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الانحلال من العقد الافتراضي بعد تسديد الديون أين وجدت الجزائر نوع من الحرية الاقتصادية .

إن مهمة الرقابة القطرية تكمن في التأكد من عدم وجود إختلالات في اقتصاد الدولة المعنية حفاظا على الدولة وعلى النظام النقدي العالمي ، فالدولة مرتبطة باتفاقيات ومعاهدات دولية و بالتالي هي مجبرة على احترام حريتها

إن هذا الكم الهائل من الاتفاقيات الفنية والتقنية التي أبرمتها الجزائر تماشياً مع برامج الإنعاش الاقتصادي، لدليل على محاولة إدخال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة واعتماد الدراسات العلمية في ترشيد السياسة المتبعة من طرف الدولة. ولقد ظهر ذلك جلياً من خلال العصرية التي باشرت بها الدولة في جميع الميادين مثل: عصرية قطاع الإدارة، البريد، الجماعات المحلية، كما أن عملية تدريب الموظفين وتمكينهم من التكنولوجيا والمهارات المتطورة تساهم في تحسين وترشيد الخدمات المقدمة.

الخاتمة:

مما سبق يمكن القول أن الدولة الجزائرية في ظل العولمة ليست بمنأى عن التحولات الحاصلة على المستوى الدولي من خلال بروز فواعل مؤثرة في الساحة الدولية وحتى في رسم سياساتها الداخلية الوطنية للجزائر وبذلك كان لزاماً على الدولة الجزائرية محاولة إيجاد آليات وميكانزمات تسمح لها بالتأقلم والتكيف وفق الأوضاع والمستجدات وإيجاد أطر من التكامل والتعاون بين الدول خاصة في الفضاء الاقليمي لمحاولة التقليل أو التقليل من الآثار السلبية، وهذا ما تعاني منه الدول المتخلفة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة التي أصبحت تعاني الأمرين على الصعيد العالمي من جراء القانون الدولي المجحف في حقها والنظام الدولي العالمي الذي لم تشارك في وضع آلياته رغم المناداة بإشراكها وتغيير القواعد بإدخال إصلاحات حقيقية في المؤسسات المالية الدولية والمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تسيطر عليها الدول الكبرى فالعلاقات الدولية تحكمها القوة والمصلحة.

الأجور ، تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات، تعزيز الجباية بزيادة الضرائب وتخفيض الإعفاءات الضريبية، تعزيز القطاع الخاص بتوفير مناخ الأعمال الملائم ومنها الإجراءات الإدارية، الضبط المالي بالنظر إلى هذه الاقتراحات فإنها ظهرت كلها في نموذج النمو الاقتصادي الجديد أضف إلى ذلك الكم الهائل من الدراسات الاقتصادية التي يصدرها الصندوق و يدرس فيها أهم المشاكل التي يتعرض لها أعضاؤه وتقديم الحلول الفنية المناسبة.

هذا ويعتمد الصندوق على التدريب للموظفين المباشرين في القطاع المالي من أجل رسكلة المعارف وتجديد الآليات، واستعانت الجزائر خلال الفترة 2000-2017 بهذه الخدمة من أجل تحقيق أكثر فعالية للبرنامج، وكان ذلك بحضور ورشات بالمركز الإقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي ببلبنان ، و دورات تدريبية لمركز صندوق النقد الدولي للتمويل و الاقتصاد بالكويت، حسب ماهو مبين في الشكل رقم 06.

ثالثاً: تنمية القدرات للبنك الدولي :

لا تختلف المساعدة الفنية التي يقدمها البنك الدولي عن تلك التي يقدمها صندوق النقد الدولي ، غير أن هذه المساعدات ذات قيمة مالية، حيث تدفع الدول مقابل الاستفادة منها والجزائر خلال الفترة (2000-2017) قامت بالعديد من الاتفاقيات مع البنك الدولي، وهذا ما أكده مسؤولو البنك الدولي في الكثير من الزيارات، و تمثلت المساعدات المقدمة في مساندة الخطط التنموية للحكومة، حيث أبرمت ست اتفاقيات للمساعدة التقنية للحصول على خدمات الاستشارة في المجالات الخاصة بالفلاحة والبيئة والرعاية الاجتماعية وذلك في إطار برنامج الشراكة القطري للجزائر 2011-2014 كما أضيفت لها عام 2012 ثمانية اتفاقيات للمساعدة الفنية تخص مجالات التمويل والزراعة والبيئة والمساعدات الاجتماعية والاتصالات السلكية واللاسلكية .

وقام البنك بعرض خدماته الاستشارية أيضاً عام 2015 على الجزائر من أجل المساعدة في إيجاد حلول للتصدي لآثار الأزمة اعتماداً على معارف البنك وموارده، وتعهده بتدعيم خطة التنمية الخماسية الجديدة للجزائر. 12

أحداث برنامج للإصلاحات الهيكلية ، ترشيد نظام الشبكة الاجتماعية ، سياسة نقدية صارمة ، تعزيز السوق الحر		
رفع الدعم ، التقليل من الإنفاق العمومي ، التحكم في السيولة المصرفية والتضخم ، مراجعة الشبكة الاجتماعية ، الخصخصة.تنوع الصادرات خارج المحروقات، إنشاء سوق مالي وإعادة رسملة البنوك .	إعادة جدولة للديون	1998-1959

المصدر : سميرة طالبي، " واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بصندوق النقد الدولي(1986-1998)", **مذكرة ماجستير**، غيرمنشورة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2006 ، ص ص 121-131.

الجدول رقم 02 : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

النسبة (%)	المبلغ بمللاير د.ج	القطاعات
40.1	210.5	أنشطة كبرى وهيكل قاعدية
38.8	204.2	تنمية محلية وشرية
12.4	65.4	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45	دعم الإصلاحات
100	525	المجموع

المصدر: نبيل فليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر(2000-2010)", **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** ، العدد 12، جامعة بسكرة ، ديسمبر 2012 ، ص ص 254.

الجدول رقم 03 : التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

النسبة (%)	المبلغ بمللاير د.ج	القطاعات
45.42%	1908.5	أولاً - برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها: السكنات، الجماعات البرية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تهيئة السكنات ببناء الشرب وفتح الأبنية الكبرى، القفاز، الشباب والرياضة، إيمان التكوين، والفقر لتبوت، أعمال الضمان الوطني، تطوير الإبداع والهيوية، إنشاء منشآت للعباد، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتصريف، تنمية مناطق الحوض، تنمية مناطق الهضاب العليا.
40.52%	1703.1	ثانياً - برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها: قطاع النقل، الأعمال العمومية، قطاع الماء (السدود والتهويلات)، وفتح تهيئة الإقليم.
08.02%	337.2	ثالثاً- برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها: الفلاحة والتنمية الريفياء، الصناعة والصيد البحري ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.
04.85%	203.9	رابعاً - تطوير الوحدة العمومية وتجهيزها:
01.19%	50.0	المدخلات الداخلية، الطاقة، الميزرة، البريد والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.
100%	4202.7	مجموعاً - برنامج التكنولوجيات الحديثة للاتصال. محزون البرنامج الخماسي (2005 - 2009)

- الأشكال والجدوال:

1-الجدول:

الجدول رقم 01 : أهم الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد والبنك الدوليين في اطار تطبيق برنامج التكيف الاقتصادي:

مدة الاتفاق	المساعدة	شروط الاتفاق
1989/05/31 - 1990/05/30	584 مليون دولار	إتباع سياسة نقدية تشفوية، تقليص عجز الميزانية العامة، خفض سعر الصرف مقابل الدولار، رفع الدعم على السلع وتطبيق السعر الحقيقي.
1991/06/03 - 1992/03/30	400 مليون دولار	تحرير التجارة الخارجية ، مواصلة تخفيض سعر الدينار، تحرير الأسعار ورفع الدعم ، التقليل من حجم تدخل الدولة ، ترشيد الاستهلاك و الإداخار ، ترقية النمو بتفعيل العام والخاص
1994/04/01 - 1995/05/31	(إعادة الجدولة)	تحرير التجارة الخارجية ، إصلاح سياسة الصرف ، التخفيف من المديونية ،

			الهيكل القاعدية الخاصة بالنظام المالي	
2001/8/23	النقل	08.72	مشروع المساعدة التقنية في قطاع النقل	07

المصدر: - البنك الدولي، الموقع الإلكتروني:

<http://www.albankaldawli.org/ar/news> ، تاريخ الاطلاع :

2018/05/10 ، الساعة 22:00.

المصدر: نفس المرجع، ص 254.

الجدول رقم 04 : محاور برنامج توطيد النمو الاقتصادي

2014-2010:

النسبة (%)	المبلغ بـملايير درج	القطاعات
49.59	10122	أولاً - المحور المتعلق بالبنية التحتية، منها: البرية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهين، الصحة، السكن، الطاقا، قطاع المياه، الضمان الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الطاقا، والاتصال.
31.59	6448	ثانياً - المحور المتعلق بالبنية الأساسية، منها: الأبناع العمومية، النقل، هيئة الإقليم والبنية.
08.16	1666	ثالثاً - المحور المتعلق بتحسين البنية التحتية العمومية، منها: الصناعات الخفيفة والأمن الوطني والحماية المدنية، الطاقة، قطاع المياه، قطاع الكهرباء، إدارة العمل.
07.67	1566	رابعاً - المحور الخاص بالنسبة الاقتصادية، منها: الملاجئ، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إيمان وتحتيت المؤسسات الاقتصادية العمومية، تاجيت وإنشاء 80 سفينة صناعية ومدافع للشاطئ، وكذا تعزيز قدرات القربس الصناعي.
01.76	360	خامساً - المحور المتعلق بتكثيف البنية التحتية، منها: دعم إمداع حاصلي تهيئات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات وشبكات صغيرة.
01.22	250	سادساً - المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، منها: تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإمداع الآلي في كل أنوار المنظمة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إنفاذ الحكم الإلكتروني.
%100	20412	مجموع البرنامج الختامي (2010 - 2014)

المصدر: نفس المرجع ، ص 257.

الجدول رقم 05 : أهم المشاريع الممولة من البنك الدولي منذ

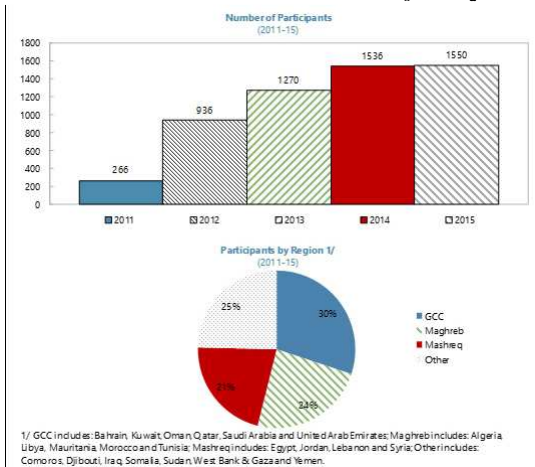
2000:

اسم المشروع	مبلغ القرض مليون دولار	القطاع	تاريخ المصادقة على المشروع
01 مشروع استعجالي لإعادة بناء ما خربه زلزال عين تموشنت	83.46	قطاعات متعددة	2000/6/22
02 مشروع لدعم الخصوصية	05.00	القطاع الخاص	2000/6/26
03 مشروع لإصلاح قطاع البريد و المواصلات	09.00	البريد والمواصلات	2000/6/27
04 مشروع للعصرنة أنظمة الميزانية	23.70	ادارة القطاع العام	2001/2/06
05 مشروع للمساندة التقنية في قطاع الطاقة والمناجم	18.00	الطاقة والمناجم	2001/2/27
06 مشروع لتطوير	16.50	المالية	2001/7/26

2- الأشكال:

الشكل رقم 06 : عدد المشاركين في دورات مركز صندوق

النقد الدولي للتمويل والاقتصاد :



المصدر: الموقع الإلكتروني للمركز

<http://www.cef.imf.org/ar/index.php/statistics>,

- تاريخ الاطلاع: 2018/05/11، على الساعة: 21:00 سا.
- باية ساعو ، " الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وأفاق " . **مذكرة ماجستير** ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص131، 130.
 - عيسى مرازقة، "القطاع الخاص والتنمية في الجزائر" . **أطروحة دكتوراه** ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، امعة باتنة، 007 ص 145.

• مواقع الانترنت:

- البنك الدولي، على الموقع الالكتروني:
<http://www.albankaldawli.org/ar/news> ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/10.
- الجزائر تطرق باب المديونية الخارجية ، على الموقع الالكتروني :
<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/> ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/15 ، على الساعة : 20:42 سا.
- صندوق النقد الدولي ، **تقرير أفاق الاقتصاد الإقليمي 2009** ، على الموقع الالكتروني <https://www.imf.org/pdf> ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/10، على الساعة 01:30 سا.
- صندوق النقد الدولي ، على الموقع الالكتروني www.imf.org/ar/News/Search?datefrom=2000-01-01&date ، تاريخ الاطلاع : 2018 /05/10 ، على الساعة 02:00
- قراءة في تقارير البعثة الصندوق في إطار الرقابة القطرية ، على الموقع الالكتروني :
<http://www.imf.org/ar/News/Search?Type=Communique>

• قائمة المراجع:

• المقالات:

- المجلس الوطني الاقتصادي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني ، الدورة 17 ، ماي 2001.
 - عبد الحق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية (حالة الجزائر)، **مجلة دراسات اقتصادية**، الجزائر، دارالخلدونية العدد 11، أوت 2008.
 - عيسى بن ناصر، " الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف و التعديل الهيكلي في الجزائر " . **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 7، ديسمبر 2002.
 - نبيل بوفليح ، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2000-2010)" ، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 12، جامعة بسكرة، ديسمبر 2012.
- 1- عبد الحق بوعتروس ، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية (حالة الجزائر) ، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، دارالخلدونية العدد 11 ، اوت 2008 ، ص 37.
- 2- عيسى مرازقة ، "القطاع الخاص والتنمية في الجزائر" . أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة باتنة، 2007 ص 145.
- 3- عيسى بن ناصر ، " الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف و التعديل الهيكلي في الجزائر " . مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 7 ، ديسمبر 2002 ، ص 134.
- 4- باية ساعو ، " الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وأفاق " . مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009 ، ص ص 130، 131.

• الأطروحات:

- 5- المجلس الوطني الاقتصادي ، تقرير حول الخطف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني ، الدورة 17 ، ماي 2001 ، ص 5.
- 6- عيد محمد فتحي، واقع الازهاج في الوطن العربي، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص 117.
- 7- نبيل بوفليح ، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2000-2010)" ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 12 ، جامعة بسكرة ، ديسمبر 2012 ، ص ص 247-249.
- 8- من نص خطاب الوزير الأول خلال أشغال لقاء الثلاثية ، من الموقع الالكتروني www.premier-ministre.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2018/05/15 ، الساعة 15:01 سا.
- 9- الجزائر تطرق باب المديونية الخارجية ، على الموقع الالكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/> ، تاريخ الاطلاع: 2018/05/15 ، على الساعة 20:42 سا.
- 10- قراءة في تقارير البعثة الصندوق في إطار الرقابة القطرية ، على الموقع الالكتروني: <http://www.imf.org/ar/News/Search?Type=Communique> تاريخ الاطلاع 2018/05/15 ، على الساعة 23:50 سا.
- 11- صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي 2009 ، على الموقع الالكتروني <https://www.imf.org/pdf> ، تاريخ الاطلاع: 2018/05/10 ، على الساعة 01:30 سا.
- 12- صندوق النقد الدولي ، على الموقع الالكتروني: www.imf.org/ar/News/Search?datefrom=2000-01-01&dateto ، تاريخ الاطلاع: 2018/05/10 ، على الساعة 02:00 سا .
- 13- البنك الدولي، على الموقع الالكتروني: <http://www.albankaldawli.org/ar/news> ، تاريخ الاطلاع: 2018/05/10 ، على الساعة 22:00 سا .